



# HELSINKI p r o c e s s

عملية هلسنكي حول العولمة والديمقراطية

مجموعة هلسنكي

إعلان

إن العولمة آخذة في تحويل وصياغة العالم بطرق غير مسبوقة وغير متوقعة. كما أن التوقعات حول التأثيرات الإيجابية والسلبية للعولمة قد تختلف بشكل كبير. وأيا كانت وجهات نظرنا حول العولمة، فإننا ندرك أهمية العمل سويا لمواجهة التحديات التي تمثلها العولمة على الديمقراطية والتنمية والحكم الرشيد.

يواجه العالم اليوم العديد من الأزمات والتي يعتبر بعضها منها غير مسبوق بشكل قد يعرض حياة البشرية للخطر. وتشمل مشكلات بيئية خطيرة واستمرار انعدام الأمن والفقر والاستقطاب الاجتماعي وتهديدات الإرهاب. فيجب على الشعوب والدول أن تتخذ خطوة عاجلة لصياغة مدى وعملية العولمة ومن أجل جعل العالم أكثر أمانا ومساواة وعدلا واستدامة.

إن عملية هلسنكي للعولمة والديمقراطية تدعو إلى طريقة مبتكرة لحل المشكلات العالمية تعيد النظر في الفكر التقليدي، وتسعى إلى صياغة تحالفات عمل جديدة وتساعد في إرشاد وتنظيم الإرادة السياسية وسلطة الحكومات لتحقيق التغيير بعيد المنال.

وقد التقت مجموعة هلسنكي مرات عديدة خلال عامين حيث انعقدت بدعوة من الحكومتين الفنلندية والتنزانية. وقد تشكلت مجموعتنا المتنوعة من الحكومات والبلديات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومجموعات الأديان والشركات التجارية والنقابات المهنية والهيئات الأكاديمية ومؤسسات البحثية المعنية بالسياسات العامة. لقد أتينا من الشمال والجنوب.

كان الدور الذي لعبته عملية هلسنكي الأولى في السبعينات هو مصدر إلهامنا حيث وضعت حقوق الإنسان والأمن في صلب جدول الأعمال السياسي وساعدت على سد الفجوة بين الشرق والغرب وساهمت في إنهاء الحرب الباردة.

ويمكن لعملية هلسنكي القرن الحادي والعشرين أن تلعب دورا في جذب الشعوب للتقريب فيما بينها من خلال تبني عالم أكثر ديمقراطية عن طريق الدعوة إلى المساواة وأمن البشر واحترام حقوق الإنسان وحماية البيئة. فمن خلال تأمين إطار عمل وعملية سياسية، يتجلى طموحنا في إيجاد توافق

دولي جديد يعمق التفاهم ويحول الأساليب التي يشكل بها العالم البشري والطبيعي العولمة ويتشكل بها.

وتنعكس القيم -التي نتشارك فيها ونأمل في أن نرى ممارستها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية- في القيم الراسخة في معاهدات والتزامات حقوق الإنسان. وعلى نطاق واسع، تتضمن هذه القيم: الحكم الديمقراطي والمسئولية والمحاسبة وكرامة الفرد والعمل اللائق والتحرر من العنف والاستدامة البيئية.

ولقد درسنا عمل الهيئات الأخرى وأخذنا بعين الاعتبار نوع الإسهام الذي يمكن أن تقوم به مجموعتنا - بدعم من حكومتين كريمتين- لمواجهة المشكلات السياسية الضخمة المتعلقة بالأمن والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية في وقتنا الحالي.

الاختيارات الموجودة أمامنا قليلة. وعدم التحرك قد يعني تكاليف باهظة في الدمار البيئي والخلل الاجتماعي والاضطراب الاقتصادي. فبالرغم من أن الإجراءات التدريجية أو التراكمية يمكنها أن تساعد في مواجهة بعض أهم المخاطر الضاغطة، فإنها تكون غير مناسبة تماما ما لم تكن مبنية على تحليل واضح للتحدي والتزام قوي بمساواة أكبر واستدامة. نحن نعترف بأن هذا التغيير لا يمكن أن يحدث بدون قيادة يمكن أن تخضع للمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، مقترنة بمشاركة المواطن على كافة الأصعدة. نحن نؤكد على وجه الخصوص على حق المشاركة لهؤلاء الذين تم تهيمشهم أو إقصاءهم .

نحن ندعم وبكل إخلاص تحقيق "أهداف تنمية الألفية" وتطبيقها بحلول عام 2015. ويجب أن نتحرك وراء هذا الأفق الزمني باتجاه العام 2050. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتحرك فيما وراء جدول أعمال التنمية المقبولة تقليديا نحو مجموعة أوسع من القضايا التي تحفز تحليل واهتمام وعمل الناس. ولكي نقوم بذلك، نسعى لتطوير أشكال التعاون التي يمكن للفاعلين من جهات مختلفة أن يصيغوها لتحقيق أهداف مشتركة. فمعظم العمل الجيد يتم إنجازه بواسطة أفراد ومجموعات ومنظمات وحكومات تعمل على قضايا مشابهة. وعلى الرغم من ذلك، تعمل هذه الجهات في كثير من الأحيان بصورة غير منسقة وبدون استشارات وتعاون كافيين. هدفنا هو بناء إطار عمل يوفر تلك العناصر المفقودة، ومن ثم زيادة فاعلية الجهود التي يمكن أن تكون يائسة في الماضي.

إن القيمة المضافة لعملية هلسنكي القرن الحادي والعشرين هي إطلاق ذلك الإطار للمساعدة على ضمان وجود مجتمع دولي أكثر أمانا وعدلا واستقرارا. إلا أننا نقر بأنه حتى إذا قامت كافة الجهات الفاعلة بمضاعفة جهودها لحل مشاكلها الجماعية فإنها لن تكون كافية للتغلب على العجز الأساسي في الديمقراطية والترابط والتوافق: فالناس غير مشاركين بصورة كافية في اتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم؛ والسياسات تنحرف أو تعارض الواحدة الأخرى ويرفض بعض الفاعلين الوفاء بوعودهم أو احترام القانون.

تسعى عملية هلسنكي إلى إقامة غطاء أوسع لتضم تحت سقف وتشجع وتربط بين الاقتراحات المتاحة والجهات الفاعلة. ونأمل أن توفر المتابعة في عملنا الإطار العملي والمساحة العامة التي يمكن من خلالها لمختلف المعنيين العمل سويا من أجل إنشاء مستقبل أكثر مساواة واستدامة. ونأمل من خلال

إطار العمل هذا أن نروج لتحالفات وآليات جديدة لتقييم الأفكار والابتكارات والاقتراحات من أجل تطوير برنامج الإصلاح العالمي ومتابعة التطور الحاصل والمساعدة في تعبئة الإرادة السياسية المطلوبة والموارد لتنفيذها.

تهدف عملية هلسنكي القرن الحادي والعشرين إلى تعزيز الالتزام بإعلان الألفية مع توسيع برنامجها. وتسعى عملية هلسنكي إلى محاكاة جهود مماثلة في سياقات إقليمية ووطنية ومدنية ومحلية. كما يمكننا حينئذ استخدام الاختصاصات الكفاءات المدنية المعروفة لصالح حكم رشيد تمثيلي وقانوني.

علاوة على ذلك، ستعمل مجموعة هلسنكي على مواجهة التهديدات الأساسية التي يواجهها كوكبنا وسكانه والتي تستدعي مستوى جديد من الوعي العالمي وحل المشكلات. ولحكومات التي تشارك هذا الرأي والتي ترغب في الاستفادة من أعمال عملية هلسنكي أن تتبوأ الصدارة في إلهام الإرادة السياسية المطلوبة لمواجهة هذه المخاوف العالمية -وفي الوقت ذاته- التعاون مع الجهات المعنية الأخرى. فنحن نتوقع إقامة مجموعة من الشبكات تمنح الحكومات والفاعلين الآخرين حرية التركيز على إحدى القضايا المحددة أو مجموعة منها أو جميعها.

نقترح عقد سلسلة من مؤتمرات المائدة المستديرة لمناقشة القضايا العالمية والتحديات التي قمنا نحن والآخرين بتحديدنا من خلال عملنا ومن خلال جهات أخرى عديدة. ويجب أن تكون تلك الموائد المستديرة التي تتميز بالشفافية مفتوحة لكل الأطراف المهمة والمعنية مثل الحكومات بما في ذلك الممثلين المنتخبين في الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية ومنظمات وحركات المجتمع المدني والشركات التجارية ومجموعات الأديان والنقابات المهنية والمنظمات الحكومية الدولية؛ والمشاركين في الهيئات الأخرى المختصة بالقضايا العالمية، والهيئات الأكاديمية والصحفيين والمؤسسات البحثية والمجموعات الفكرية.

سوف يقوم المشاركون أنفسهم بتحديد الاختصاصات الدقيقة والممارسات الخاصة بالمائدة المستديرة. ولا يمكن أن تحل مثل تلك الموائد المستديرة محل المؤسسات الشرعية للحكم الديمقراطي، ولكن يمكنها ممارسة تأثير حقيقي وتوفير قيمة مضافة إلى العمليات الأخرى التي لديها المسؤولية الرسمية لتطبيق عمليات إصلاح عالمية.

لقد تركز عمل مجموعة هلسنكي على خمس قضايا: الفقر والتنمية؛ وحقوق الإنسان؛ والبيئة؛ والسلام والأمن، والحكم الرشيد. وعلى الرغم من ذلك فإن أي تركيز محدود على أي قضية واحدة فقط، سوف يحجب قضايا هامة متعارضة والتي يمكن رؤيتها فقط من خلال فهم جميع القضايا. ومن خلال كل قضية من القضايا الخمسة، سوف تسعى عملية هلسنكي إلى تركيز التزامها بتطبيق إعلان الألفية وتشجيع التغيير التحولي مع التركيز بأقصى درجة على احتياجات الفقراء والمستضعفين وعلى الهدف الثابت الذي يقتضي بناء مستقبل مشترك أكثر أماناً ومساواة وعدلاً واستدامة.

ومن خلال بناء هذا المستقبل المشترك سيتم إلهام الأشخاص من خلال الرؤى التي رسخت وازدهرت بالتقاليد الثقافية والأخلاقية والدينية المختلفة. كما أننا ندعم حوار الحضارات لكي نوسع فهمنا المتبادل للتحديات التي أمامنا.

ويدعو أسلوب المائدة المستديرة إلى حلول جديدة للمشكلات المعقدة. فحشد الأفراد ذوي الاتجاهات المختلفة وحتى المتعارضة من أجل العمل سويا لصالح مستقبل أفضل سيكون من شأنه تكوين سياسات فعالة وإرادة لتطبيقها.

## أعضاء مجموعة هلسنكي

### رؤساء الجلسات المشاركون

Erkki Tuomioja، وزير الشؤون الخارجية، فنلندا/Paula Lehtomäki، نائب رئيس الجلسة،  
وزيرة التجارة والتنمية، فنلندا

Jakaya M. Kikwete، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية تنزانيا/عبدالقادر  
شريف، نائب رئيس الجلسة، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية تنزانيا.

### الأعضاء

Maria Livanos Cattai، الأمين العام، الغرفة الدولية للتجارة (1996- يونيو/حزيران 2005)،  
سويسرا

John Evans، الأمين العام، اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية  
الاقتصادية (OECD)، المملكة المتحدة

Susan George، رئيسة لجنة المعهد الانتقالي (أمستردام)، نائبة رئيس رابطة فرض الضرائب  
على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين (ATTAC) بفرنسا، الولايات المتحدة /فرنسا

هبة حندوسة، مستشارة، منتدى البحوث الاقتصادية، مصر

سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس نادي روما ورئيس منتدى الفكر العربي، المملكة الأردنية  
الهاشمية

Irene Khan، الأمين العام، منظمة العفو الدولية- الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

Martin Khor، مدير، شبكة العالم الثالث، ماليزيا

Shantong Li، مدير عام، مركز التنمية والأبحاث لمجلس الدولة، الصين

Poul Nielson، عضو سابق بالمفوضية الأوروبية، الدانمارك

ثريا أحمد عبيد، مدير تنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، المملكة العربية السعودية

Ann Pettifor، مديرة الدعوة الدولية المحدودة، عضو بارزة بمؤسسة الاقتصاديات الجديدة، المملكة المتحدة

Vasudhaiva Kutumbakam، Vijay Pratap - الائتلاف الدولي للديمقراطية الشاملة، الهند

Konrad Raiser، أمين عام سابق للمجلس العالمي للكنائس، ألمانيا

Cyril Ramaphosa، رئيس لجنة تنفيذي، مجموعة شانوكا، جنوب أفريقيا

Jean-Francois Rischard، نائب الرئيس لمنطقة أوروبا، البنك الدولي، فرنسا

Mary Robinson، الرئيسة السابقة لأيرلندا، مدير تنفيذي، تحقيق الحقوق: مبادرة العولمة الأخلاقية، أيرلندا

Clare Short، عضو برلمان، المملكة المتحدة

Martha Suplicy، عمدة سابق لمدينة ساوباولو، البرازيل

Peter Sutherland\*، مدير عام سابق، منظمة التجارة العالمية، ورئيس مجلس إدارة BP p.l.c أيرلندا

Strobe Talbott، رئيس، معهد بروكينجز، الولايات المتحدة الأمريكية

\*شارك السيد Sutherland وساهم في عمل المجموعة وظل مرتبطا بعملية هلسنكي ولكنه رفض التوقيع على الإعلان والاقتراحات بسبب اختلافات على نصوصها.

## عملية هلسنكي حول العولمة والديمقراطية – مجموعة هلسنكي

### مقترحات عملية هلسنكي

لقد عملت مجموعة هلسنكي على مجموعات القضايا الخمس المترابطة التي تم تحديدها في إعلان الأمم المتحدة للألفية: الفقر والتنمية؛ وحقوق الإنسان؛ والبيئة؛ والسلام والأمن؛ والحكم الرشيد. لم نحاول ترتيب هذه القضايا بطريقة معينة، كما لم

نقم بإدراج كافة القضايا التي تحتاج المعالجة. ولا تعكس المقترحات التالية دائما إجماعا كاملا بين مجموعة هلسنكي. فالى جانب المقترحات الواردة من الأفرع الثلاثة في عملية هلسنكي، فهي تضم البنود التي أوليناها اهتماما خاصا. وهذه مقترحات للعمل من خلال الموائد المستديرة والحكومات والأطراف الأخرى لتدرسها.

### المجموعة 1، الفقر والتنمية

يتفق العالم الآن على الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المطلوبة للقضاء على الفقر المدقع على مستوى العالم. ويوفر إعلان الألفية بما فيه من أهداف إنمائية تعبيراً قويا عن الإرادة المشتركة لـ 189 دولة، كما يوفر إطاراً للعمل المشترك. واستكمالا لذلك، فقد توصل العالم في مؤتمر مونتيري للتمويل من أجل التنمية إلى إجماع حول المسؤوليات المشتركة للقضاء على الفقر. وقد تعهدت الدول النامية بأن تأخذ على عاتقها المسؤولية الأساسية المتمثلة في خفض مستوى الفقر في بلادها وبأن تنفذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة. ومن جانبها ألزمت الدول المتقدمة نفسها بتحسين وصول منتجات الدول النامية إلى أسواقها، وبتسوية مشكلة الديون وزيادة التعاون في مجال التنمية. وعلاوة على ذلك، فإن الجميع يدرك بصورة متزايدة أن اقتصاديات الأسواق الناشئة يمكن أيضا أن تحسن الوصول من جانب الدول الأقل تقدما إلى أسواقها.

بيد أنه يوجد نقص شديد في الوفاء بهذه الالتزامات، حيث أنه بعد خمس سنوات تقريبا من الإعلان وقبل أشهر قليلة من الحدث الرئيسي الذي سيعقد في نيويورك حيث ستجتمع الدول لرصد التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال، لا يزال العالم بعيدا عن المسار. ومع أنه يتم إحراز تقدم في آسيا، فإن الفقر لا يزال يتزايد في أفريقيا بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث ازدادت الحاجة والمعاناة سوءا عما كانت عليه. ومن ثم فهناك احتمال كبير في أنه مع الحجم الحالي للتمويل والوتيرة الراهنة للتنفيذ، فإن معظم الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق وفي أن الأهداف الحيوية الرامية إلى تقليل نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف، وتوفير التعليم الأساسي العام للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق خفض كبير في معدلات وفيات الأمهات والأطفال لن تتحقق في الكثير من البلدان بحلول عام 2015. وبمعدلات التقدم الحالية، فإن هذه الأهداف سيتم تحقيقها بعد مائة عام تقريبا. إلا أنه لا زال بالإمكان تصحيح هذه التوجه. ومن المهم بنفس الدرجة إدراك الحاجة لإعطاء الأولوية للاهتمام بالتوصيات المتضمنة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والتي تقضي بتضمين الصحة الإنجابية كاستراتيجية فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يتعين على كل الحكومات التي تعمل معا أن تنهي الصراعات وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد وممارسات التدبير الاقتصادي السيئة في بلادها وأن تخلق بيئة إيجابية ومواتية لتنظيم المشاريع من حيث الإطار القانوني والتشريعي المناسب، والنسيج

الاجتماعي الاقتصادي، والنظام المالي، وقاعدة الضرائب الموسعة، والبنية التحتية المحسنة ووصول الفئات المحرومة للموارد الإنتاجية.

كما يجب على الدول المتقدمة أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالوصول للأسواق والدعم الزراعي وتخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي نفس الوقت، يجب القيام بعمل أكثر تنسيقاً وابتكاراً على المستوى الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأزمات المالية. الرأي العام العالمي يؤيد بصورة متزايدة التخفيف من عبء الديون. وينبغي على زعماء العالم والمؤسسات المالية الدولية تحقيق تقدم سريع في مسألة إلغاء الديون وفي الخطط الفعالة للتخفيف من عبء الديون. كما يلزم توجيه الانتباه والعمل نحو تسوية مشاكل أسعار السلع المنخفضة التي تواجهها الدول النامية. وتشجيع الدول النامية على الاتحاد في مواجهة دائئها.

إن المشاكل العالمية تستلزم تمويلاً عالمياً. ومن أجل إكمال المساعدة الإنمائية الرسمية وإضفاء المزيد من الاستفادة على التمويل الإنمائي، فإنه من الضروري للغاية إيجاد مصادر تمويل مبتكرة، حسبما طالب به مؤتمر مونتيري. لقد تم طرح العديد من المقترحات ودراستها، مثل فرض رسم على المسافرين الدوليين؛ وضريبة على تجارة الأسلحة وضريبة على صفقات العملة، هذا إلى جانب تسهيلات التمويل الدولي وتسهيلات تأمين الطوارئ لإلغاء الديون وإعادة تفعيل الصندوق المشترك للسلع. وهناك حاجة ملحة لتحليل الجدوى السياسية لهذه المقترحات وإمكانياتها العملية، وبعد ذلك سيتم طرح المقترحات العملية على العمليات والمنتديات الدولية حيث يمكن إصدار قرارات سياسية والتنفيذ بعد ذلك. ومن المهم أيضاً أن يتم توجيه زيادات المساعدات الثنائية للتمويل النقدي بصورة أساسية وذلك حتى يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هناك حاجة لنظام التزامات أكثر صرامة. يتعين على الدول بشكل فردي أن تلتزم بنظام أكثر توافقاً مع القواعد من أجل تحقيق المزيد من الشفافية والتوافقية حين تستجيب لمواقف معينة مثل كارثة تسونامي أو أزمة دارفور. كما أن هناك حاجة لحكم رشيد أفضل فيما يتعلق بالجهات المانحة.

وحتى الفرص والمهارات والمعارف القائمة التي يمتلكها العالم اليوم لا يتم مشاركتها على نحو متساو وفعال. ومن شأن تأثير سياساتنا وأعمالنا على الفقر أن يتحسن عن طريق تعزيز استجابتنا لأصوات الفقراء والمهمشين – بما في ذلك أصوات النساء اللاتي يملن لأن يكن أفقر الجماعات وأكثرها ضعفاً. وينبغي فعل المزيد بمشاركة الجنوب في الشؤون العالمية ومساهمته فيها وذلك في ضوء حقيقة أن الكثير من دول الجنوب كانت متأخرة سواء كأطراف مستفيدة من التنمية العالمية أو كأطراف مموله لها. لقد تم إهمال فرص التأثير الإيجابي والبناء لأديان العالم، ونحن هنا نشجع على توفير

الاعتمادات المالية وبذل الجهود من أجل تشجيع التعاون والشراكة بين أديان العالم وقادتها. وقد أتاحت التكنولوجيا الحديثة فرصا هائلة في جميع أنحاء العالم. وبالتالي ينبغي إشراك هذه الفرص بصورة أكثر انفتاحا، كما ينبغي تطوير واستغلال تطبيقاتها المحابية للفقراء. وفيما يتعلق بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ينبغي أن يكون التركيز على تطوير البرامج ذات المصدر المفتوح.

وينبغي أن تحتل عملية خلق فرص توظيف عالية الجودة ومصادر رزق مستدامة مكانا مركزيا في جدول أعمال خفض الفقر العالمي. وعلى طريق البناء على استنتاجات اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل العالمية، فإنه ينبغي تطوير العمل اللائق كالتزام سياسي رئيسي. ويتضمن العمل اللائق خلق فرص العمل وحماية الحقوق الأساسية في العمل وبناء الحماية الاجتماعية الشاملة وإعطاء العمال صوتا من خلال الحوار الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي طرح المبادرات التي تشارك فيها الحكومات ونقابات العمال ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني من أجل تشجيع امتداد العمل اللائق في صورة عمل وحماية اجتماعية للعمال غير المحميين في الوقت الراهن في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. هذا ومن شأن الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية التي يقوم بها الفقراء أن تعزز بشكل قوي عن طريق تمكين الفقراء الذين لديهم ممتلكات لكنهم لا يتمتعون بالحق في استخدامها كرهن في أنشطتهم الاقتصادية.

كما يحتاج العالم نهجا متوازنا على نحو ملائم فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويحتاج هذا النهج لأن يتطرق للمخاوف المشروعة للحكومات الخاصة بتقديم الخدمات العامة وحماية البيئة وضمان وضع الثقافات الوطنية وثقافات الأقليات.

وقد قدم نظام التجارة المفتوح والشامل ومتعدد الأطراف القائم على قواعد معينة إسهاما حيويا في مجال السلام والاستقرار وأيضا فيما يخص تطوير الرفاهة العالمية. إلا أن هذا الدور قد يتعرض للتهديد ما لم يتم التطرق للمخاوف التي خلقت شكوكا، بل وحتى عداوة، نحو منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الصدد، تمثل دورة الدوحة الجارية فرصة هامة. وستتوقف مصداقية ونجاح نظام التجارة متعدد الأطراف إلى حد بعيد على التقليل المتواصل من الدعم الزراعي وحواجز السوق في الدول المتقدمة وتسهيل الوصول إلى تلك الأسواق بشكل عام من أجل إفادة الدول النامية. كما ينبغي على الدول النامية أن تسهم في نجاح الدورة وفقا لاحتياجاتها وقدراتها.

يجب أن تحتل التنمية ومحاربة الفقر مكانا محوريا في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويجب تقوية قدرات الدول النامية في المفاوضات التجارية بحيث تستطيع

الاستفادة من المساحة التي وفرتها المعاملة الخاصة والتفضيلية والنصوص المعززة لهذا المبدأ. كما ينبغي التطرق على نحو مناسب للمشاكل المطروحة في مجال تطبيق القواعد الحالية. وفي حين أن تحرير القيود التجارية يمكن أن يكون دافعا قويا للتنمية وتقليل الفقر عند تصميمه وتنفيذه على نحو مناسب، فإن تكلفة التعديل القطاعي قد تكون مرتفعة للغاية بحيث يتعذر قبولها. ومن ثم، يتعين تخطيط سياسات التحرير بعناية، وفي حالة وجود تكاليف للتعديل، يجب توفير المساعدات المناسبة، ولا سيما للفئات الضعيفة.

من الأهمية بمكان الاستمرار في تطوير نظام تجاري دولي قائم على أساس قواعد معينة وذلك على أساس شامل ومتعدد الأطراف، وفي نفس الوقت مقاوم للترتيبات الإقليمية والثنائية التي تعتبر تمييزية ومشوهة للتجارة.

وتحتاج القواعد الحالية حول حقوق الملكية الفكرية للتطوير كي تأخذ في الحسبان على نحو أفضل المخاوف المشروعة للدول النامية.

كما تحتاج عملية صنع القرارات وإجراءات التفاوض والشفافية بمنظمة التجارة العالمية للتحسين، بحيث تؤخذ في الحسبان توصيات المجلس الاستشاري التابع لمنظمة التجارة العالمية.

## المجموعة 2، حقوق الإنسان

اعترف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، الذي يحمل عنوان "من أجل حريات أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، بالدور المحوري الذي تلعبه حقوق الإنسان. واقترح التقرير هيكلًا جديدًا تكون فيه حقوق الإنسان واحدة من ثلاث دعائم رئيسية للأمم المتحدة إلى جانب التنمية والأمن. ومن شأن هذا أن يتضمن إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان وتقوية مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى جانب نظام معاهدات الأمم المتحدة وآليات الرصد. وتستحق هذه الاقتراحات الحصول على دراسة إيجابية. ونحن من جانبنا نؤيد وجهة نظر الأمين العام القائلة بأنه لن يكون هناك تنمية بدون أمن، ولن يوجد أمن بدون تنمية، وأننا "لن ننعم بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان".

إن التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الرئيسية، بما في ذلك ما تتعلق بضمان حقوق المرأة والفتاة، قد تقدم على نحو مطرد، ولكن لا تزال توجد هناك فجوة كبيرة بين الالتزامات والأفعال الملموسة. ونحن نؤيد الإصلاحات التي ستجعل الرصد والتطبيق الدوليين للالتزامات حقوق الإنسان أكثر توازنا وفعالية.

يمثل تعزيز حقوق الإنسان جزءاً أساسياً لا غنى عنه في الجهود الرامية لتقوية سيادة القانون في العلاقات الدولية، حيث يتعين تقديم كافة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان للعدالة. ومن ثم نرحب بالمحكمة الجنائية الدولية كأول محكمة من نوعها على الإطلاق قائمة على معاهدة ونحت كل الدول على احترام سلامة المحكمة وعلى الانضمام للمعاهدة التي تنص على إنشائها.

يشكل الإرهاب والجريمة المنظمة انتهاكات لحقوق الإنسان. وهذه الأنشطة الإجرامية تستدعي التعاون الفعال متعدد الأطراف – بين هيئات الشرطة والأمن – في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يعتمد النجاح طويل الأجل لجهودنا الرامية لمكافحة الإرهاب على استمرارية احترام حقوق الإنسان وحكم القانون في أن يكون مبادئ إرشادية في إجراءاتنا ضد الإرهاب. ونحن نحث قادة الدول على أن يكونوا ثابتين في التزامهم بمعايير حقوق الإنسان وعلى التعاون في التحقيق مع الإرهابيين المشتبه بهم وشبكاتهم ثم مقاضاتهم. وينبغي مراجعة اتفاقيات جنيف على ضوء ظهور الأطراف من غير الدول في الحروب، وذلك من أجل التوصل للاتفاق حول قواعد واضحة وملزمة لحماية سلامة كل من الدول والأفراد.

كما أن تجارة الرقيق الأبيض، التي تعتبر فيها المرأة والطفل أضعف الضحايا، تمثل قضية عالمية وتستلزم القيام بعمل مسؤول من كافة الدول. وينبغي النظر لهذه التجارة على أنها أساساً جريمة ضد ضحاياها، وليس ضد الدول. ويلزم الأمر أن تتضمن الإجراءات التي يتم اتخاذها ضد هذه التجارة إدخال إصلاحات تشريعية، ورفع الوعي والتدريب والتعاون الدولي المعزز. وهناك حاجة لتعزيز الدعم والحماية لضحايا تجارة الرقيق. كما يتعين معالجة هذا النوع من التجارة من مصدرها عن طريق توفير الأمن البشري لأولئك الذين يتعرضون بشكل أكبر لهذه التجارة وللتجمعات التي تتعرض لأكثر المخاطر.

بيد أن جعل الإجراءات الوقائية والاستباقية للمجتمع الدولي أكثر ملائمة من حيث التوقيت والفاعلية لن يغني عن الحاجة لأن نكون مستعدين على نحو أفضل لاستقبال اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً طالما استمرت الصراعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور البيئي المتزايد في إخراجهم من ديارهم. وفي هذه الصدد، ينبغي على كافة الحكومات أن تحترم حق اللجوء الذي حددته اتفاقية جنيف حول اللاجئين وأن تراجع الحاجة لتحديث هذه الاتفاقية من أجل جعلها أكثر صلة بالواقع الراهن. وينبغي أن يشترك المجتمع الدولي ككل في تحمل المسؤولية عن حماية اللاجئين وتوطينهم.

وتستمر المرأة في المعاناة من التمييز وعدم المساواة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية. ففي العديد من البلاد، لا زالت فرص المرأة التعليمية والتوظيفية مقصورة ومحدودة، كما أنها لا تتمتع بنفس حقوق الرجل من حيث الممتلكات والميراث. ولا يزال العنف المنزلي ضد المرأة شائعا حتى في البلاد التي تكون فيها التشريعات متساوية وكافية، لكن تطبيقها هو الذي يتسم بالتراخي والتساهل. يجب أن تكون العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية واضحة عند حرمان المرأة من الحقوق المتساوية. ونحن من جانبنا ندعو لتضمين تقييم للآثار على حقوق المرأة ليكون إجراء قياسيا في القرارات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

إن ضمان اشتراك الجميع في الانتفاع بمزايا العولمة يستلزم الاحترام والتطبيق الكاملين لحقوق العمل كما هي محددة في الاتفاقيات ذات الصلة الخاصة بمنظمة العمل الدولية. وغالبا ما تؤدي الضغوط التنافسية – مثل تلك التي نراها في نمو مناطق معالجة الصادرات – إلى تقويض معايير العمل الجوهرية. ومن ثم فإنه يلزم فرضها من قبل الحكومات كمستوى لياقة أساسي في الاقتصاد العالمي.

إن احترام حقوق الإنسان يتفق مع التنمية الاقتصادية ومن شأنه أن يفيد الأعمال أيضا عن طريق تحسين الحكم وتقليل الفساد والمساهمة في استقرار بيئة الاقتصاد والأعمال. ومن جانبنا نؤيد تعيين ممثل خاص للأمين العام يعنى بحقوق الإنسان والأعمال على المستوى الدولي، وهو ما من شأنه أن يعمق النقاش حول الأعمال وحقوق الإنسان وأن يساعد على توضيح المسؤولية المناسبة للأعمال في مجال حقوق الإنسان. وندعو مجتمع الأعمال أن يستمر في جهوده الخاصة بوضع معايير طوعية حول المسؤوليات الاجتماعية العالمية للشركات. وهناك ثمة حاجة لوجود قواعد أكثر فاعلية ومطبقة على نحو أفضل لتنظيم معايير العمل في العمليات العالمية للشركات.

### المجموعة 3، البيئة

مع أن الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم قد تبناوا مفهوم التنمية المستدامة، فنحن لا نزال بعيدين جدا عن وضعه موضع التنفيذ. وعلى الرغم من أن النمو السكاني يتباطأ الآن، فإن عدد سكان العالم سيستمر في الزيادة لعقود كثيرة قادمة. ومما لا شك فيه، فإن النمو الاقتصادي وخفض مستوى الفقر ينطويان على استخدام الموارد الطبيعية، ولكن لم تعتبر استدامة استخدام الموارد من الأولويات إلا مؤخرا نسبيا. هذا ولا يمكن معرفة الآثار المتركمة لقرون من الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والتلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري لا يمكن معرفتها على نحو دقيق، ولكن من الواضح بالفعل أن ظاهرة الاحترار العالمي وفقدان الموارد البيئية تشكلان تهديدا خطيرا للمستقبل. كما أن إخفاق هذا الجيل في معالجة لهذه القضايا يهدد الأجيال المستقبلية.

يمكن الإشارة إلى الكثير من النجاحات التي تم إحرازها في تقليل التلوث ومنع الضرر البيئي الدائم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. كما تمت معالجة بعض القضايا العالمية بصورة ناجحة من خلال بعض الاتفاقيات مثل بروتوكول مونتريال الذي يحظر المواد التي تدمر طبقة الأوزون. لكن لا تزال مشاكل التغيرات المناخية، وإزالة الغابات، واستنفاد التنوع البيولوجي، وانقراض الكائنات، ونقص المياه، والصيد الجائر للأسماك، والتلوث البحري لا تزال تستلزم إدخال تغييرات في السياسات واتخاذ إجراءات معينة قبل أن تصاب البيئة بأضرار لا يمكن علاجها. هذا وقد جعل الازدهار المتزايد الكثيرين يدركون احتياجات جودة البيئة.

تتطلب التغيرات المناخية حولا عالمية حيث أن كل البلاد ستعاني من آثارها. وفي حين أن الدول المتقدمة تتحمل المسؤولية عن القيام بإجراء فوري للتحكم في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن الدول والشعوب الفقيرة هي الأكثر ضعفا. وفي الوقت الذي نرحب بدخول اتفاقية كيوتو حيز التنفيذ، فإننا نعرف أنه في أحسن حالاتها لن تتمكن إلا من إبطاء التغيرات المناخية قليلا.

ومع الترحيب باعتراف الولايات المتحدة بأن التغيرات المناخية تمثل مشكلة يلزم التعامل معها، نؤمن أن الوقت قد حان للبدء في العمل في اتفاقية جديدة تنضم إليها الولايات المتحدة وكافة الدول الأخرى. ويشير التحليل العلمي أن ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين على أنه مقدمة لإحداث ضرر لا يمكن علاجه على المستوى العالمي. ومن أجل منع حدوث ذلك، ينبغي أن نسعى للاتفاق على تقييد آخر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري عند مستوى 15-30 بالمائة بحلول عام 2020 وعند مستوى 60-80 بالمائة بحلول عام 2050 بالمقارنة مع المستويات المقدرة في بروتوكول كيوتو. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف استخدام كل الوسائل المتاحة، بما في ذلك الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والاتجار برخص إطلاق الانبعاثات وضريبة الانبعاثات الكربونية.

إن عمليات إزالة الغابات وتدهورها تساهم في التغيرات المناخية وفقدان التنوع البيولوجي وتسهم أيضا في تهديد مصادر رزق وتقاليد المجتمعات الأصلية وغيرها من الجماعات والشعوب التي تعتمد على الغابات. ونحن ندعو لوضع إطار قانوني قائم على أساس الأمم المتحدة للتطرق لهذه القضايا التي تعرض الغابات المستدامة للخطر، كما ندعو لتطبيق أهداف الاتفاقيات البيئية الدولية ذات الصلة. وينبغي أن يتضمن هذا تمكين الشعوب الأصلية وغيرها من التجمعات التي تعتمد على الغابات من المشاركة في حل هذه القضايا وأن تمكن المؤسسات من الاستفادة المستدامة من الأسواق الشفافة.

وعلاوة على هذا، أصبحت موارد المياه العذبة أكثر ندرة. كما يعتبر الوصول إلى الموارد المائية سببا محتملا للصراعات الدولية، ويعاني الفقراء بشكل أكبر من سوء إدارة الموارد المالية. ونحن ننادي بتطوير إدارة متكاملة أفضل لموارد المياه، وهو ما يتطلب مشاركة وضلع كافة الفاعلين المحليين.

وأخيرا يجب تعزيز تنسيق وفاعلية جهودنا الرامية لإدارة البيئة بطريقة مستدامة وذلك من خلال التفكير في إنشاء منظمة للبيئة العالمية.

#### المجموعة 4، السلام والأمن

السلام والأمن لا ينفصلان عالميا في عالم اليوم. لا يمكن لأي أحد أن ينعم بالسلام والأمن الكاملين إذا كان البعض محرومين منهما. هذا وقد تراجع شبح الحرب النووية العالمية تراجعاً ملحوظاً بنهاية الحرب الباردة، كما أن تهديد الحرب التقليدية بين الدول لم يعد هو الهاجس الأمني المهيمن. لم يتم استبعاد الصراع المسلح، بما في ذلك استخدام الأسلحة النووية، لكنه الآن يشمل خطر طرف أو أكثر من الأطراف من غير الدول. وقد يكون للصراعات الإقليمية بل وحتى المحلية، إن تركت دون تسوية أو أهملت، عواقب وخيمة على المستوى العالمي. ومن ثم، فإنه من الضروري أن يتم تحديث الترتيبات الأمنية الحالية وتقويتها كي تتعامل مع التهديدات المستقبلية المحتملة.

وحتى في حالة نجاحنا في التخفيف من التهديدات التقليدية للأمن، فإن الشعوب لن تكون بالضرورة أكثر أماناً في عالم تؤدي فيه انتهاكات حقوق الإنسان؛ والصراعات التي تغذيها الانقسامات العرقية والدينية وغيرها من الانقسامات؛ واستمر الفقر وتهميش وإذلال شعوب كثيرة إلى خلق الأرضية المواتية للكراهية والعنف والتطرف بل وحتى الإرهاب، الذي قد يكون أحيانا على نطاق ضخم.

إن التهديدات الجديدة تتعدى التهديدات الأمنية التقليدية، حيث أن بعض التهديدات مثل الكوارث البيئية، والضرر البيئي المتزايد باستمرار، ومرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتجارة الرقيق الأبيض، والمخدرات والإرهاب لا تهدد الدول فقط ولكن مواطنيها بصورة مباشرة. ومن ثم، فإن أمن الدول وأمن الأفراد أصبحا مترابطين ومتشابكين.

نحن بحاجة لتعاون فعال متعدد الأطراف ومؤسسات معززة قائمة على أساس قواعد في ظل الأمم المتحدة من أجل النجاح في التعامل مع التهديدات الجديدة لأمن الأفراد والدول. وبصورة خاصة، لا يمكن استئصال شأفة الإرهاب بدون معالجة للصراعات التي لم تتم تسويتها ولظروف انعدام الأمن التي تجد متطوعين جدد للأعمال والحركات العنيفة. ولهذا، فإن هناك حاجة لعقد مؤتمر شامل حول الإرهاب.

إن منع أسلحة الدمار الشامل من الوقوع في أيدي الجماعات الإرهابية يتطلب إجراء تحليل أكثر وضوحاً وعملاً يتخذ أشكالاً أكثر ابتكاراً واتفاقيات قوية للحد من انتشارها والترويج لمبادئ نزع الأسلحة. ونحن ننادي بالقيام بأعمال مسؤولة من قبل الدول النووية وغير النووية على السواء لتعزيز نظام اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ.

إن الأسلحة الصغيرة تقتل كل عام أفراداً يزيدون في عددهم عن تقتلهم الأسلحة الثقيلة التي بحوزة الجيوش النظامية. ومن ثم ينبغي التفكير في إبرام معاهدة دولية للحد من الاتجار في الأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومن شأن هذا أن يضمن أن يتم إجراء أي تجارة مستمرة بموجب قواعد لها كامل الشفافية. ويمكن لهذه المعاهدة أن تتضمن أيضاً نصوصاً لفرض ضريبة دولية على مبيعات الأسلحة، وهو ما يسهم في إيجاد أشكال جديدة من التمويل الإنمائي.

لم يتم الاعتراف بالتغيرات في البيئة الأمنية العالمية وطبيعة التهديدات الراهنة على نحو مناسب في الاستراتيجيات الأمنية والإنفاق العسكري لمعظم الدول. وتستمر بلدان عديدة الآن في توجيه إنفاقها العسكري نحو أهداف بدأت تتقادم بصورة متزايدة. وعلى النقيض من ذلك، فإن القدرات والسياسات غير العسكرية التي يمكن أن تواجه التهديدات الجديدة للأمن البشري تفتقر افتقاراً خطيراً للتمويل.

ويقترح مبدأ المسؤولية عن الحماية إدخال تحسينات على قدرات المجتمع الدولي، لمنع الصراعات وتسويتها عند اندلاعها، وإدارة الأزمات المدنية والعسكرية والقدرة على نشر القوات اللازمة لتلك الأغراض بصورة سريعة. وينبغي أن يتم تعزيز محاولات المنظمات الإقليمية الرامية لتولي المسؤولية عن تسوية النزاعات وإدارة الأزمات في مناطقها.

لا يمكن التطرق للتحديات في مجال السلام والأمن بصورة فعالية ومنتساوية بدون توجيه الاهتمام في نفس الوقت لمصادر القلق المتعلقة بالحكم الرشيد الأفضل، وخفض الفقر، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان والبيئة.

### المجموعة 5، الحكم الرشيد

زادت عوامل العولمة والاعتماد المتبادل المتزايد وعدم قابلية الأمن للتجزئة بصورة كبيرة من حاجة المجتمع الدولي لتعزيز نظام التعاون المتعدد الأطراف القائم على القواعد في كافة مجالات العمل البشري. وقد كان هذا أكثر وضوحاً في مجالات البيئة والتجارة لكن الحاجة لقواعد عالمية أكثر شمولية تظهر أيضاً في الكثير من مجالات

الحياة الاجتماعية. وقد أوضحت اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل الدولية أنه قد تم إهمال البعد الاجتماعي للعولمة في هياكل الحكم. وبدلاً من تقليل دور الحكومات، فإن العولمة قد عززت الحاجة لتقوية وزيادة فاعلية دور الدول والحكومات والقطاع العام. وفي حين أن الحكومات تدرك الحاجة لتوسيع دور ومشاركة المنظمات الدولية وغير الحكومية في التعاون الدولي، فإنها ستواصل في أن تكون الفاعل الرئيسي وذلك الطرف الذي يمكن أن يوفر الشرعية الديمقراطية للحكم الرشيد للعولمة.

وفي نفس الوقت، فإننا نحتاج كذلك لمعالجة التغيير الأساسي في العلاقات الدولية الذي أحدثته العولمة. يوجد عجز في الحكم في الهياكل الدولية من حيث المساءلة، والمعاملة المتساوية، وتنسيق السياسات، وإشراك كافة الأطراف، والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى الدول، فإنه يوجد آلاف من الفاعلين الآخرين متعددي الجنسيات والشركات والمجتمعات المدنية والمنظمات الدولية. لم تعد الدول فيما بعد هي الأطراف الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولي، لذا يلزم عليها أن تطور علاقات عمل طيبة ومفتوحة مع كل الأطراف الفاعلة الخيرية من غير الدول. وينبغي تشجيع شبكات مختلطة تستهدف المشاكل العالمية الفردية كطريقة لتوجيه التعاون بين كل الأطراف المعنية وذلك لحل المشاكل العالمية بطريقة عميقة وسريعة.

إن توسيع الحكم البرلماني الديمقراطي الفعال هو الطريقة المركزية لضمان المؤسسات الوطنية والعالمية وحكم القانون. وتعد الديمقراطية شرطاً أساسياً مسبقاً لمنع الصراعات وللحفاظ على الأمن البشري. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنمية الاقتصادية تعتمد على المؤسسات الديمقراطية المناسبة. وبالتالي يجب دعم الجهود الرامية لبناء الدول وبناء القدرات. كما أن المعلومات المفتوحة والمجتمع المدني الفعال لهما أهمية حيوية في هذه الجهود. ويمكن تحقيق قفزات كبيرة في استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في بناء الدول.

يمثل التحضر تحدياً وفرصة على السواء في عالم اليوم. وينبغي المناداة بإنشاء حكومة محلية ومترابولية أكثر فعالية بالمشاركة الكاملة للشعب حتى يصل صوت الفقراء في المناطق الحضرية على وجه الخصوص وحتى يسمع على نحو مناسب.

نحن نؤيد مقترحات إصلاح الأمم المتحدة التي تقدمت بها المجموعة رفيعة المستوى والأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح الأمم المتحدة. كما يمكن لإصلاح مجلس الأمن أن يوفر عناصر لمجموعة جديدة غير رسمية وأكثر توازناً تتكون من قادة عشرين دولة كبرى أو يزيد، مع ازدياد صوت الجنوب في الإشراف الاقتصادي.

ومع أن المنظمات والمفاوضات الدولية ستظل بصورة أساسية هي مجال التعاون بين الحكومات، فإنه ينبغي أيضا تحسين أداء المساءلة الديمقراطية للمنظمات الحالية من خلال المشاركة المتزايدة للبرلمانات الوطنية في الإدارة الاقتصادية العالمية. وهذا يستدعي زيادة الدور الذي تلعبه البرلمانات الوطنية في مراقبة عمل حكوماتها والتفويض به في المنتديات الدولية، كما يستلزم تقوية المنتديات القائمة وإنشاء منتديات جديدة للتعاون بين البرلمانات في المنظمات الدولية المختلفة.

وينبغي تشجيع البرلمانيين الذين تم انتخابهم في انتخابات حرة ونزيهة ومساعدتهم على المشاركة في كل من التحضير للانتخابات وفي مراقبتها أيضا. ولا يجب أن تكون المراقبة الدولية للانتخابات انتقائية ولكنها ينبغي أن تغطي بصورة شاملة كل العمليات الانتخابية في أي مكان في العالم. ففي حين لا يوجد نموذج واحد للانتخابات الديمقراطية، وفي حين يجب احترام تنوع الترتيبات الدستورية الديمقراطية، فإننا ننادي بالمزيد من الحوار والتعاون في تطوير المعايير المشتركة الضرورية لتقييم الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة.

ويستلزم التعقيد والاعتماد المتبادل المتزايد للمشاكل والحلول العالمية إدخال الإصلاحات التي تحسن من أداء الأنظمة التقليدية المقسمة الخاصة بكل من الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف. وهناك حاجة لمعالجة مسألة الافتقار للتنسيق من حيث السياسات والإجراءات. وكما طالبت اللجنة العالمية التابعة لمنظمة العمل العالمية، فإن هناك حاجة "لمنتدى سياسات عولمة" يسمح بالتشاور والتنسيق الدوري والشفاف بين الأمم المتحدة ووكالاتها، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. يجب أن يزيد إصلاح هذه المؤسسات من تنسيق سياساتها وإجراءاتها.

إن جدول الأعمال الذي تم وضعه لهذه المجموعات الخمسة يتجاوز مجرد الحل البراجماتي للمشاكل. فالقضايا متشابكة بطرق عديدة. هناك حاجة لرؤية كوكبية تكون مدركة للشبكة الدقيقة من التشابك وسرعة التأثير، وتكون قادرة على تشكيل نظام قائم على أساس المسؤولية المتبادلة.